

مرسوم ملكي

بقانون بتعديل بعض احكام قانون العقوبات (١)

نحن ادريس الاول ملك المملكة الليبية المتحدة .
بعد الاطلاع على المادة ٦٤ من الدستور ، وعلى
قانون العقوبات ،
وبناء على ما عرضه علينا وزير العدل وموافقة
رأي مجلس الوزراء .

رسمنا بما هو آت

مادة - ١ -

تعديل المواد ٢٠٦ و ٢٠٧ و ٢١٠ من قانون
العقوبات على النحو الآتي :

مادة - ٢٠٦ -

الجمعيات الارهابية والتشكيلات غير المشروعة :
كل من انشا او نظم او ادار في المملكة الليبية
جمعية او حزبا او خلية او تنظيما او أية هيئة ترمي
باستعمال العنف او الارهاب او أية وسيلة اخرى
غير مشروعة الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من
الطبقات او الى القضاء على طبقة اجتماعية او الى
قلب نظم الدولة الاساسية سياسية كانت او
اجتماعية او اقتصادية او الى الترويج للمبداي
الهدامة يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات
وبغرامة لا تقل عن مائة جنيه ولا تزيد على الف
جنيه .

ويعاقب بنفس العقوبات كل من انشا او نظم
او ادار في المملكة الليبية جمعية او حزبا او خلية
او تنظيما او أية هيئة ترمي باستعمال العنف
او الارهاب او أية وسيلة اخرى غير مشروعة الى
القضاء على أي نظام من النظم الاساسية للهيئة
الاجتماعية .

وكل من انضم الى تشكيل من التشكيلات المشار
اليها في الفقرتين السابقتين يعاقب بالسجن مدة لا
تقل عن خمس سنوات وبغرامة لا تقل عن خمسين
جنيها ولا تزيد على خمسمائة جنيه .

ويعاقب بالسجن وبغرامة لا تزيد على مائتي جنيه
كل من اشترك في المملكة الليبية او انضم بأية
صورة لتشكيل من التشكيلات سالفه الذكر يكون
مقرها خارج المملكة الليبية .

مادة - ٢٠٧ -

الدعاية للثورة والمبداي الهدامة وتحبيذ الحركة
الانقلابية :



« يعاقب بالسجن مدة لا تقل عن خمس سنوات
وبغرامه لا تقل عن خمسين جنيها ولا تزيد على
خمسائة جنيه كل من روج في المصلحة اللبية بأية
طريقة من الطرق تطريبات ومبادئ ترمي لتغيير
مبادئ الدستور الأساسية او النظم الأساسية
لهيئة الاجتماعية او لسيادة طبقة اجتماعية على
غيرها من الطبقات او للقضاء على طبقة اجتماعية
او لقلب نظم الدولة الأساسية السياسية او
الاجتماعية او الاقتصادية او لهدم اي نظام من
النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية باستعمال
العنف او الارهاب او أية وسيلة اخرى غير
مشروعة ، وكل من روج للمبادئ الهدامة بأية
طريقة كانت .

ويعاقب بنفس العقوبة كل من حاز كتباً او
منشورات او رسوماً او شارات او اشياء اخرى
يقصد تحبيذ الافعال المذكورة ، او حبسها بأي
طريقة اخرى .

مادة - ٢١٠ -

عقوبات تبعية :

« تقضي المحكمة عند الحكم بالادانة في الاحوال
المبينة في المادتين ٢٠٦ و ٢٠٨ ، بحل التشكيلات
المذكورة واغلاق مقارها .
وفي سائر الاحوال المبينة في المواد الخمس
السابقة ، للمحكمة ان تأمر عند النطق بالادانة
بمصادرة النقود والامتعة والاوراق وغيرها مما
استعمله الجناة في ارتكاب الجريمة او آل اليهم
منها على أي وجه .

مادة - ٢ -

تضاف الى قانون العقوبات مادة جديدة برقم
٢٠٩ مكررة على النحو الاتي نصه :

مادة - ٢٠٩ - مكررة -

تشديد العقوبة بالنسبة للموظف العمومي :
« يزداد الحد الاقصى للعقوبات المنصوص عليها
في المواد الاربع السابقة بمقدار الثلث اذا وقعت
الجريمة من موظف عمومي .

مادة - ٣ -

على وزير العدل تنفيذ هذا القانون ، ويعمل به
من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

ادريس

صدر بقصر دار السلام العامرة بطبرق في ١
جمادى الاولى سنة ١٣٧٩ هـ .
الموافق ٢ نوفمبر سنة ١٩٥٩ م .

بأمر الملك

عبد المجيد كعبار
رئيس مجلس الوزراء

عبد الحميد الديباني
وزير العدل